

خصائص الشركات متعددة الجنسيات وتوزيعها المكاني في محافظة إربد، الأردن

عمر محمد الضيايلة*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أسباب نشأة الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) أو (Multinational Companies or Enterprises) في محافظة إربد، وتطورها الزمني، وتحديد توزيعها المكاني ومراكز تجمعها، والتعرف إلى طبيعتها الخدمات المقدمة وأنواع السلع. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وخلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب النشأة يعود إلى انخفاض كلفة الإنتاج والأيدي العاملة في هذه المحافظة، وهي ميزات موقعه خاصة بالمحافظة. كما توصلت الدراسة إلى أن مجال الخدمات العامة هو الأكثر استقطاباً للشركات متعددة الجنسيات في منطقة الدراسة، حيث استحوذ على ما نسبته 27.72% من مجمل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في إربد.

الكلمات الدالة: شركات متعددة الجنسيات (MNCs, MNES)، توزيع مكاني، إربد، استثمار أجنبي.

المقدمة

للتورات الأربع (العلمية، والتكنولوجية، والمواصلات والاتصالات، والمعلومات)، وظهر العولمة الاقتصادية، واندماج الأسواق القومية بالأسواق العالمية، والليبرالية الجديدة التي سمحت بحرية انتقال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بين دول القلب الاقتصادي ودول الهامش، آثار كبيرة في إعادة هيكلة الأسواق العالمية وظهور أشكالاً وتحولات في طبيعة الاستثمارات كان من بينها ظهور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات بنمطيهما المعروفين، أولاهما متمثلة بفروع الشركات الأم في مختلف أقطار العالم: أي الجذور في دولة والفروع في دول أخرى، وثانيهما الأقل شيوعاً حيث تشترك عدة دول في ملكية شركة واحدة. حيث أصبحت هذه الظاهرة إحدى مميزات نظام الإنتاج مع نهاية القرن العشرين وإطالة القرن الحادي والعشرين لا سيما بعد انهيار الفورية وظهور الإنتاج ما بعد الفوري أو المرن. وكتعريف إجرائي لهذه الدراسة تم استخدام مصطلح الشركات متعددة الجنسيات على الشركات الأردنية التي تمتلك من غير جنسية أردنية واحدة على الأقل.

وللشركات متعددة الجنسيات آثار مباشرة وغير مباشرة في ازدهار التجارة العالمية ونموها لا سيما بعد تزايد أعدادها، حيث تشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات يناهز (65) ألف شركة، وقرابة 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء المعمورة. وكانت الدول المتقدمة صناعاتها موطناً لنحو 50 ألف شركة أي ما يناهز 77% من إجمالي الشركات متعددة الجنسية في العالم، أما بقية دول العالم فكانت موطناً لأكثر من 15 ألف شركة تمثل ما نسبته 13% من تلك الشركات وكانت حصة الدول النامية 9246 شركة تركزت حوالي 65% منها في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، و28% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و5% غرب آسيا، و2% في أفريقيا (كردي، 2011).

وقد كان الأردن أحد خيارات الشركات الأم الموقعية لما يحققه من ميزة نسبية تتمثل في الموقع، والعمالة، والمهارة، وامتداد سوقي لهذه الشركات الأم، هذا وقد ظهرت هذه الشركات في مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ومن بينها محافظة إربد عروس الشمال ومركز التنمية لمحافظة الشمال في المملكة. وتأتي هذه الدراسة للتعرف إلى حجم هذه الشركات وطبيعتها وتوزيعها المكاني في إربد.

مشكلة الدراسة:

تعد محافظة إربد من بين أكثر المحافظات الأردنية تغيراً في هيكل اقتصادياتها المكانية، وذلك نظراً لما تمتاز به من مقومات

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/8/28، وتاريخ قبوله 2017/11/20.

مكانية انفردت بها عن سائر المواقع، فهي بوابه الأردن الشمالية وحلقة الربط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ما بين الأردن والجمهورية العربية السورية، ناهيك عن المقومات المكانية الداخلية لها، فهي ثاني أكبر محافظات الأردن سكانا بعد العاصمة عمان، وثاني مدن المملكة في منظومتها الحضرية بجميع مؤشرات التنمية.

شهدت هذه المحافظة استقطابا للشركات المتعددة الجنسيات، كما تنامت دور هذه الشركات المتعددة الجنسيات في تشكيل هذه المدينة واقتصادياتها. وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود صورة واضحة لحجم هذه الظاهرة وتطورها الزمني والمكاني، ومراكز تجمعها والحاجة لتحديد قطاعاتها الاقتصادية وطبيعة الخدمات التي تقدمها في المحافظة. وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما حجم وطبيعة الشركات المتعددة الجنسيات في محافظة إربد؟
2. ما أسباب نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات في محافظة إربد؟
3. ما خصائص الشركات المتعددة الجنسيات في محافظة إربد، وما هي طبيعة السلع والخدمات التي تقدمها؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الشركات متعددة الجنسيات عالميا ومحليا، كما تسعى إلى معرفة أسباب نشأة هذه الظاهرة وتتبع التطور الزمني والمكاني لها في محافظة إربد، محاولة التعرف على بعض خصائصها (جنسية الشريك، وحجم الاستثمار، ومعرفة طبيعة والخدمات التي تقدمها هذه الشركات).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من معرفة نشأة الشركات متعددة الجنسيات ومفهومها وخصائصها، ومدى تأثيرها في تشكيل اقتصاديات المدن، ورصد ذلك التأثير في أهم الأحداث والتطورات التي تحدث في البيئة العالمية للاقتصاد كترسيخ العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال.

المنهجية

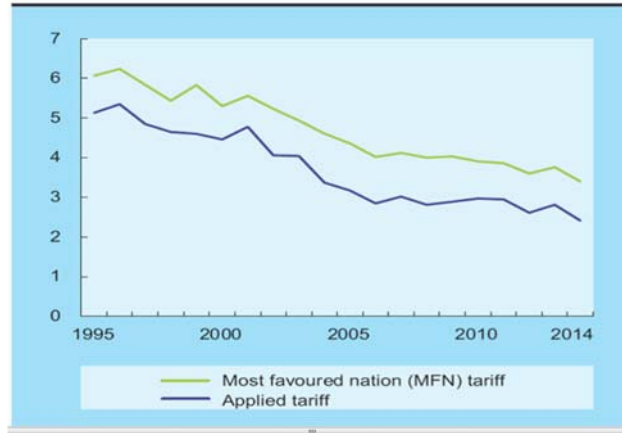
اتبع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، ووصف الظاهرة الجغرافية كما وكيفا لتوضيح خصائصها ومدى ترابطها مع الظواهر المحيطة لها. كما وتم الاستعانة ببرمجية SPSS -الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية- (نسب وتكرارات). والاستعانة ببرمجية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إنتاج الخرائط والتثيل الكارتوغرافي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تسارعت وتيرة التجارة العالمية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين وارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بلا حدودية شبكات الإنتاج، وكذلك مساعي الشركات الكبرى للحصول على أسواق أكثر اتساعا ومواقع تحقق مزايا نسبية لها لزيادة أرباحها عن طريق اختيار مواقع مرغوبة أما لإنتاجية العمل العالية في تلك المواقع، وأما لانخفاض الأجور، والبنية التحتية المساعدة، أو لشروط ضريبية تفضيلية، وكل ذلك مكن هذه الشركات من التخصص في الإنتاج من جهة، وتحقيق وفورات الحجم من جهة ثانية.

وقد شهدت الدول النامية منذ منتصف القرن الثاني من القرن المنصرم موجات ثلاث لتدفقات رأس المال الأجنبي (FDI) كانت للفترة 1975-1981، 1991-1997 و 2004-2011، تلت كل فترة من هذه الفترات انتكاسات عالمية في حجم التجارة العالمية بين الدول. وقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين (80%) من التغيرات في التنظيمات العالمية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، بعضها ايجابي يتمثل في خلق المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة في مناطق مختلفة من العالم، كما أن كثير من دول العالم النامي قدم إعفاءات ضريبية أو غيرها من الحوافز. (UNCTAD.2016).

وبالرغم من أن عام 2015 قد سجل معدل انتعاش عال في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وصلت 1.76 تريليون دولار، كما تصاعدت عمليات الدمج والتملك في الشركات العابرة للجنسيات. إلا أن التجارة السلعية العالمية شهدت تباطؤا في نموها إلى حوالي (1.5%) مقارنة بمعدل نموها للعام 2014 حيث كان (2.3%)، واستمر التباطؤ خلال العام 2016، حيث وصف الاقتصاد العالمي بأنه اقتصاد هش (UNCTAD.2016) انظر الشكل (1):



Source: UNCTAD secretariat calculations, based on UNCTAD, TRAINS; and WTO, I-TIP databases.

شكل (1): النسبة المئوية لمتوسط التجارة العالمية للفترة (1995-2014)

وتأتي هذه الدراسة لتؤكد على الدراسات التي تناولت العوامل التي تحكم اختيار الموقع ودراسة العلاقات والترابطات المكانية في الحيز المكاني، التي بدأت من إسهامات الألماني فيبر (Feber 1909) أول من وضع الأسس والمبادئ لاقتصاديات الموقع، ثم جاءت جهود (Plander 1935)، (August Losh 1945)، (Edgar Hover 1948)، (Greenhut 1956)، (Isard 1956)، (Goddard 1968, 1970)، (Warneryd 1999). كمحاولة للوصول إلى الموقع الأمثل للأنشطة الاقتصادية، لا سيما أن مثل هذه الشركات تجوب الأرض بحثاً عن مواقع تمتاز بميزة نسبية (إنتاجية العمل العالية، انخفاض الأجور، البنية التحتية، تكاليف وشروط ضريبية تفضيلية...) لزيادة أرباحها وفرض سيطرتها على السوق.

كما جاء الأدب النظري التفسيري لنشوء هذه الظاهرة الجغرافية من خلال نظرية عدم اكتمال السوق Market Imperfection approach التي اقترحها الاقتصادي الكندي Hymer 1960، ومفادها أن الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات عاجزة عن المنافسة السوقية، كما أنها لا تستطيع تلبية احتياجات السوق (الطلب)، ناهيك عن أنها تفتقر إلى الموارد المالية والتكنولوجية. وكما يرى Hood and young أنه في حال سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية تقل فرصة تواجدها وديمومة وأثر تحكم الشركات متعددة الجنسيات في السوق وفسر ذلك أن هناك حرية تامة أمام دخول منتجين جدد، لا سيما بعد تجانس مدخلات ومكونات عناصر الإنتاج. وقد اتفق كل من Parry and Caves معهما في أن الشركات متعددة الجنسيات تهرب في استثماراتها وأنشطتها إلى الدول المضيفة هرباً من المنافسة داخل الدول الأم (Parry, 2004).

ونتيجة الخلل في نظرية عدم اكتمال السوق ظهرت نظرية الحماية: أي الممارسات الوقائية التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة، وأن هذه الشركات تستطيع تعظيم أرباحها من خلال حماية أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير والابتكارات والعمليات التسويقية كجهود تفسيرية إضافية لظهور هذه الظاهرة. وتعد نظرية دورة حياة المنتج Vernon 1966 الإطار النظري الفعلي لهذه الظاهرة لا سيما أنها تفسر أسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية، وكذلك الكيفية التي تنتشر فيها الابتكارات والاختراعات خارج حدود الدولة الأم حيث تبتدئ بتحديد العملاء عن طريق طلبات التصدير، الذي أعده أصحاب هذا الفكر نقطة الدخول الرسمية للتجارة الدولية، بعدها تقرر الشركات تحديد مواقع أو أجزاء أعمالها (Vernon 1966).

قام Findlay (1978) بتطوير نماذج حيث تقوم شركات متعددة الجنسيات بتملك ونقل التكنولوجيا التي قد لا تكون متاحة في الدولة المضيفة لتكون أكثر إنتاجية وربحية وقدرة على المنافسة. ومثل هذه الشركات يفترض أن تسهم في التقدم التقني في اقتصاديات الدول المضيفة، ومن المفترض أيضاً أن تسهم في نهاية المطاف إلى نموها. كما قام كل من Rivera-Batiz and Rivera-Batiz (1991) بتطوير نموذج يسمح بزيادة العائدات بسبب التخصص نتيجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

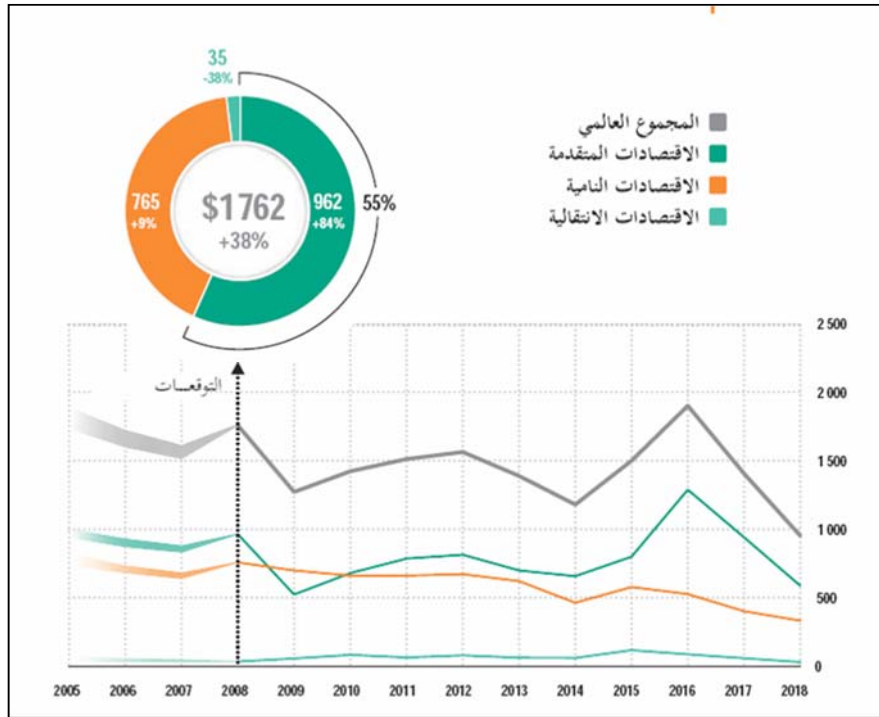
أما الدراسات العربية فكان من بينها دراسة مليكه (2014) بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول هدفت

إلى متابعة كيفية تعاظم دورها، وتأثيرها على مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد بصفة عامة، كذا تأثيرها على الدول بصفة خاصة، واستخدمت لدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تشكل اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تحكمها بالموارد الطبيعية الكبيرة وسيطرتها على أهم النشاطات الاقتصادية في العالم، وتستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الصعيد العالمي.

وأكد ذلك كل من الجوزي وحماني (2015) في دراستهما بعنوان دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة. ودراسة عماري (2015) الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الجديد هدفت إلى معرفة تأثير الاستثمار الجديد بشكل عام والشركات متعددة الجنسيات بشكل خاص على سيادة الدول.

أولاً: نظرة شمولية الشركات متعددة الجنسيات عالمياً:

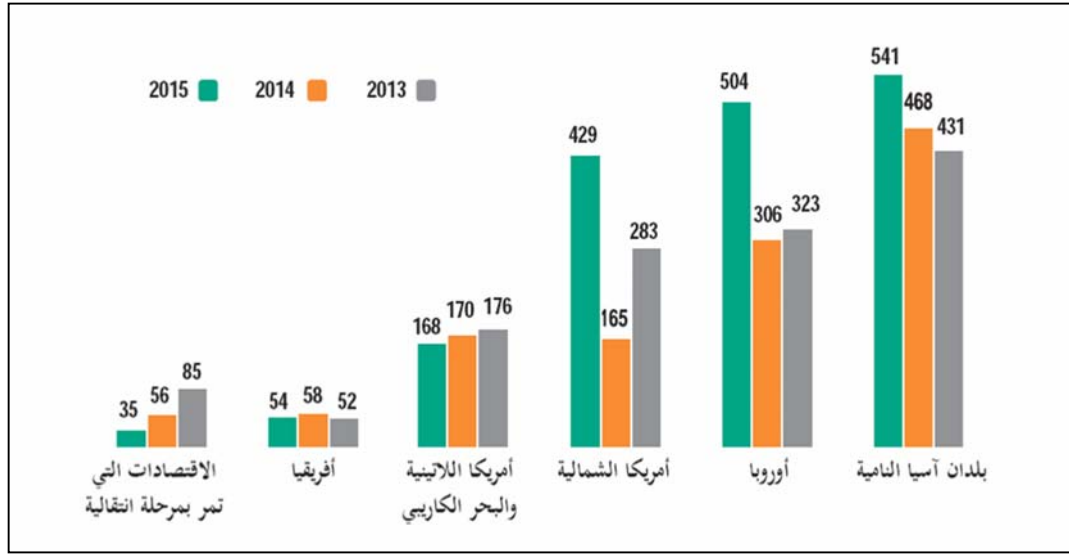
تحمل حوالي 40% من الشركات العالمية جنسيات متعددة، بحيث تمثل جزءاً من سلاسل ملكية معقدة وذات روابط أمامية وخلفية معقدة وعابرة للحدود غامضة في أغلبها. اتخذت أشكالاً متنوعة كان تعزى ملكيتها إلى جهات أجنبية بصورة غير مباشرة، كما تعود ملكية 30% من الشركات المنتسبة بصورة غير مباشرة إلى جهات أجنبية من خلال كيانات محلية، و10% تكون من خلال كيانات وسيطة في بلدان ثالثة، و60% ذات روابط ملكية متعددة الأطراف مع الشركات الأم. كما يزداد تعقد هيكلية الملكية مع زيادة حجم الشركة؛ إذ تملك أكبر 100 شركة عالمية حوالي 500 فرع تنتشر في أكثر من 50 قطر، ويتبع لها 20 شركة قابضة. شهدت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تبايناً مكانياً وزمانياً وقطاعياً خلال سنوات قبل 2016، وكذلك بناءً على التوقعات للعامين القادمين 2017 و2018، وفيما يلي شكلاً بيانياً يوضح سلسلة التباينات والتوقعات حسب المجموعات الاقتصادية. (شكل 2).



Source: ©UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).

شكل (2) التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الاقتصادية (ببلايين الدولارات والنسبة المئوية).

كما يظهر الشكل (3) تباين هذه التدفقات مكانياً حسب المنطقة.



Source:

©UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).

شكل (3) التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة (ببلايين الدولارات والنسبة المئوية)

ويظهر الجدول (1) أدناه، التوزيع الجغرافي لأكثر 10 شركات عابرة للجنسيات على مستوى العالم، موضحا اسم الدولة الأم للشركة والقطاع الاقتصادي لها، وإيراداتها بالدولار الأمريكي.

الجدول (1) التوزيع الجغرافي لأكثر 10 شركات عابرة للجنسيات على مستوى العالم

الترتبة	اسم الشركة	بلد المنشأ	نوع الصناعة	الإيراج / دولار
1	<u>Walmart</u>	الولايات المتحدة	تجارة التجزئة	\$482.1 billion
2	<u>State Grid</u>	الصين	الطاقة	\$329.6 billion
3	<u>China National Petroleum</u>	الصين	البترو	\$299.3 billion
4	<u>Sinopec Group</u>	الصين	البترو	\$294.3 billion
5	<u>Royal Dutch Shell</u>	هولندا، والمملكة المتحدة	البترو	\$272.2 billion
6	<u>Exxon Mobil</u>	الولايات المتحدة	البترو	\$246.2 billion
7	<u>Volkswagen</u>	ألمانيا	سيارات	\$236.6 billion
8	<u>Toyota Motor</u>	اليابان	سيارات	\$236.59 billion
9	<u>Apple</u>	الولايات المتحدة	تكنولوجيا	\$233.7 billion
10	<u>BP</u>	المملكة المتحدة	البترو	\$225.98 billion

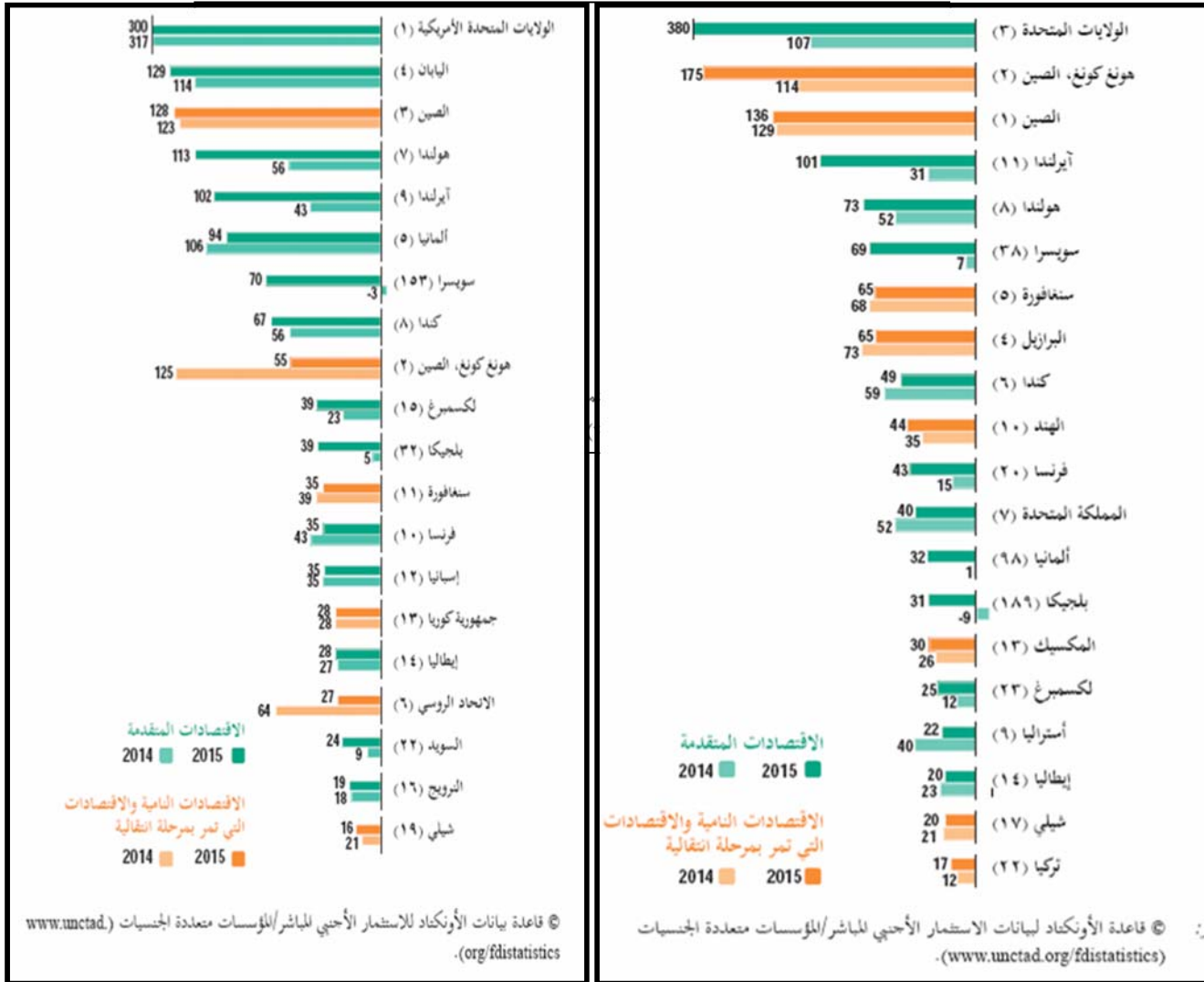
Fortune. 2016 (The following is the list of top 10 companies, as published on July 20, 2016. It is based on the companies' [fiscal year](#) ended on or before March 31, 2016)

بعض المؤشرات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي العالمي:

جدول (2) بعض المؤشرات الاقتصادية

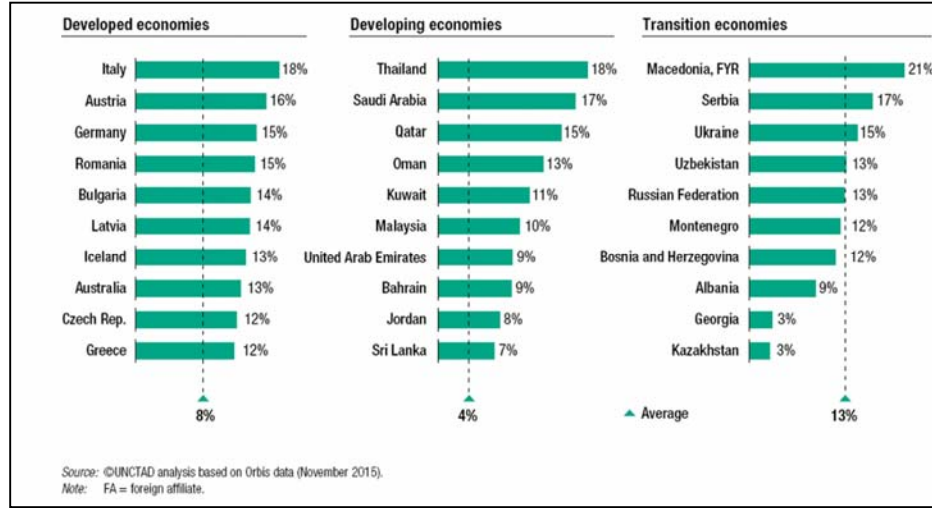
المؤشر	1990	2005-2007 متوسط ما قبل الازمة العالمية	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الخارج	242	1 445	1 311	1 318	1 474
رصيد الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الخارج	2 091	15 104	24 665	24 810	25 045
عائدات الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الخارج	122	1 101	1 447	1 509	1 351
معدل عائدات التنمية الاقتصادية المتجهة إلى الخارج	5.9	7.5	6.1	6.3	5.6
عمليات الدمج والتملك عبر الحدود M&As	98	729	263	432	721
مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة	5 101	20 355	31 865	34 149	36 668
القيمة المضافة للشركات الأجنبية	1 074	4 720	7 030	7 419	7 903
مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة	4 595	40 924	95 671	101 254	105 778
صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة	1 444	4 976	7 469	7 688	7 803
عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)	21 454	49 565	72 239	76 821	79 505

المصادر: تقارير الاونكتاد، بتصرف الباحث.



الشكل (4) أكبر 20 اقتصاد مضيفا للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الداخل والخارج في العامين 2014، 2015 (ببلايين الدولارات)

أما عن التباين القطاعي للشركات العابرة للجنسيات فهي موضحة في الشكل (5)، حيث يتبين أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات الاقتصادية حضورا للشركات المتعددة الجنسيات، فيما تلاه قطاع الصناعة، ثم القطاعات الأساسية (الزراعة، التعدين، الصيد).



شكل (5) توزيع الشركات متعددة الجنسيات حسب القاع الاقتصادي

ثانيا: نظرة شمولية الشركات والشركات متعددة الجنسيات محليا:

والأردن وبحسب تقرير unctad "العالم 2016 Investor Nationality: Policy Challenges"، يأتي من بين أول عشرة دول نامية من حيث عدد الشركات متعددة الجنسيات. شكل (6).



شكل (6) البلدان التي لديها أعلى نسبة من المشاريع المشتركة المختلطة

كما بلغ متوسط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 507.43 مليون دينار اعتباراً من عام 2009 حتى عام 2016، ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق 1713.30 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2009 وإلى أقل مستوى 192 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2013. ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى في الربع الثالث من عام 2016 لتصل إلى 200.50 مليون دينار. أكبر وجهات التصدير من الأردن هي الولايات المتحدة (1820) مليار دولار، يليها المملكة العربية السعودية (1270) مليار دولار، ثم الهند (878) مليون دولار، فالسودان (781) مليون دولار، ثم العراق (749) مليون دولار. في حين أن أكبر مصادر الواردات هي المملكة العربية السعودية (3120) مليار دولار، والصين (2960) مليار دولار، الولايات المتحدة (1120) مليار دولار،

ألمانيا (938) مليون دولار وتركيا (863) مليون دولار. ويعد الأردن هي الاقتصاد 86 كأكبر اقتصاد للتصدير في العالم، والاقتصاد الأكثر تعقيدا وفقا لمؤشر التعقيد الاقتصادية (ECI). ففي عام 2015، صدرت الأردن 9.8 بليون دولار واستوردت 21.8 بليون دولار، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري ب 12 بليون دولار. <http://atlas.media.mit.edu/en> ويوضح الجدول (3) والشكل (7) التطور الزمني لأعداد الشركات في الأردن خلال الفترة 2004-2015 حيث يلاحظ أن أفضل مناخ استثماري للشركات سجل في العام 2007، 2008، 2006، على التوالي، في حين شهد العام 2015 تراجعا ملحوظا في عدد الشركات عن السنة التي سبقتها بحوالي 1185 شركة ومسجلا اقل عددا بواقع (6337) شركة.

جدول (3) التطور الزمني لإعداد الشركات في الأردن 2004-2015

السنة	العدد
2004	6711
2005	7946
2006	8960
2007	8080
2008	8169
2009	7815
2010	7582
2011	7684
2012	7751
2013	7852
2014	7522
2015	6337

وفيما يتعلق بقطاع الاستثمار لهذه الشركات فيظهر من الجدول (4) أن القطاع الذي استحوذ على أعلى نسبة استثمار هو قطاع الخدمات بواقع (35.06%)، تلاه قطاع الصناعة (29.84%)، ثم التجارة (23.73%)، وأقلها قطاع الزراعة بنسبة (11.36%).

جدول (4) القطاع الاستثماري للشركات للعام 2015		
النسبة	العدد	القطاع
29.84	1891	الصناعة
23.73	1504	التجارة
11.36	720	الزراعة
35.07	2222	الخدمات
100	6337	المجموع
المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، مديرية الشركات 2015، بتصرف الباحث		

كما يبين الجدول (5) أعداد الجنسيات غير الأردنية المستثمرة في الأردن، حيث يتضح من الجدول أن أكثر الجنسيات العربية استثمرا في الأردن هي الجنسية العراقية حيث بلغ عدد المستثمرين 220 مستثمرا، ويفسر هذا التزايد من خلال انتقال رجال الاعمال العراقيين واستثماراتهم إلى الأردن بعد حرب الخليج. في حين كانت الجنسية الأمريكية هي الأكثر استثمار في الجنسيات غير العربية إذ بلغ عدد المستثمرين 37 مستثمرا.

الجدول (5) أعداد الجنسيات غير الأردنية المستثمرة في الأردن 2015

الجنسية / عربية	العدد	الجنسية / أجنبية	العدد	الجنسية / أجنبية	العدد
عراقي	220	أمريكي	37	قبرصي	3
سوري	209	صيني	21	هندي	2
فلسطيني	72	كندي	20	روسي	2
سعودي	57	بريطاني	18	فرنسي	2
مصري	38	ألماني	15	بلجيكي	2
كويتي	29	باكستاني	12	أخرى	66
لبناني	26	إيطالي	12		
ليبي	22	جزر العذراء البريطانية	11		
إماراتي	21	هولندي	8		
يمني	17	جزر الكايمن	5		
قطري	9	تركي	4		
بحريني	7	استرالي	3		
المجموع	727				244
المجموع الكلي			971		

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، مديرية الشركات 2015، بتصرف الباحث

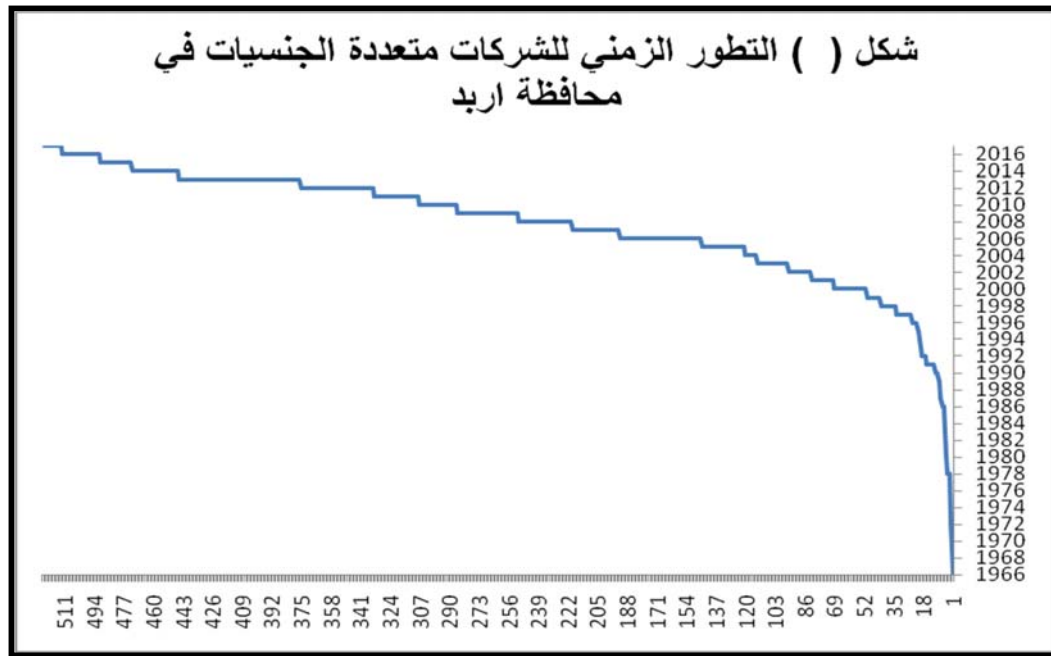
ثالثاً: نظرة شمولية الشركات والشركات متعددة الجنسيات في إربد:

أ. التطور الزمني للشركات المتعددة الجنسيات في إربد

يشير الشكل (8) إلى التطور الزمني للشركات متعددة الجنسيات في محافظة إربد حيث سجل أول ظهور لها في عام 1966 كانت في قطاع المواد الغذائية لمستثمر سوري الأصل برأس مال سجل (480000) دينار أردني، ثم اختفت للفترة 1972-1669 لتظهر مرة أخرى في قطاع الإنشاءات لمستثمر فلسطيني وبرأس مال 10.000 دينار أردني، ثم اختفت بعد ذلك حتى ظهرت في عام 1978 بطابع ألماني غير عربي في قطاع الكهرباء والكهربائيات والإلكترونيات وبرأس مال 80200، وهي أول حالة لظهور الاستثمار الأجنبي غير العربي في منطقة الدراسة. في ثمانينيات القرن العشرين ظهرت خمسة استثمارات عربية وأجنبية كانت في قطاع السيارات والآليات الثقيلة ولوازمها برأس مال إجمالي (269000) دينار أردني، في حين سجل (41) استثمار في تسعينيات القرن نفسه برأس مال (14092493) دينار أردني الغالبية العظمى لها كان في قطاع الألبسة والنوفاية والمجوهرات.

أما النصف الأول من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين فقد بلغ عدد الاستثمارات 95 استثمار برأس مال قدر (11320750) دينار أردني في قطاعي الملابس والإنشاءات، والنصف الآخر من العقد نفسه سجل 162 استثماراً أغلبها في الإنشاءات برأس مال (18873930) دينار أردني. أما الفترة (2010-2017) فقد سجلت 216 حالة استثمار كانت في أغلبها في قطاع الخدمات والاستشارات برأس مال (32424950) دينار أردني.

ولمعرفة العلاقة بين التوجه في الاستثمار داخل حدود المحافظة مع موجات تدفق رأس المال الأجنبي المشار إليها سابقاً، فإننا نلاحظ انه خلال الموجه الأولى الممتدة بين (1975-1981) لم يسجل إلا ثلاث حالات، في حين سجل للموجه الثانية الممتدة بين (1991-1997) اثنتين وعشرون حالة استثمار، و 220 حالة للفترة الثالثة الممتدة بين (2004-2011). في جميع فترات التدفق لم تزد فرص الاستثمارات عن نصف عدد الاستثمارات في منطقة الدراسة، إنما كانت لفترات الانتكاسات التابعة لها الأثر الأكبر في انتقال وظهور هذه الشركات في دول الهامش ومنها منطقة الدراسة، وهذا دليل على رغبة الشركات في توسيع أسواق صادراتها من جهة والبحث عن مناطق أقل منافسة لمنتجاتها من جهة ثانية خارج البلاد الأم.



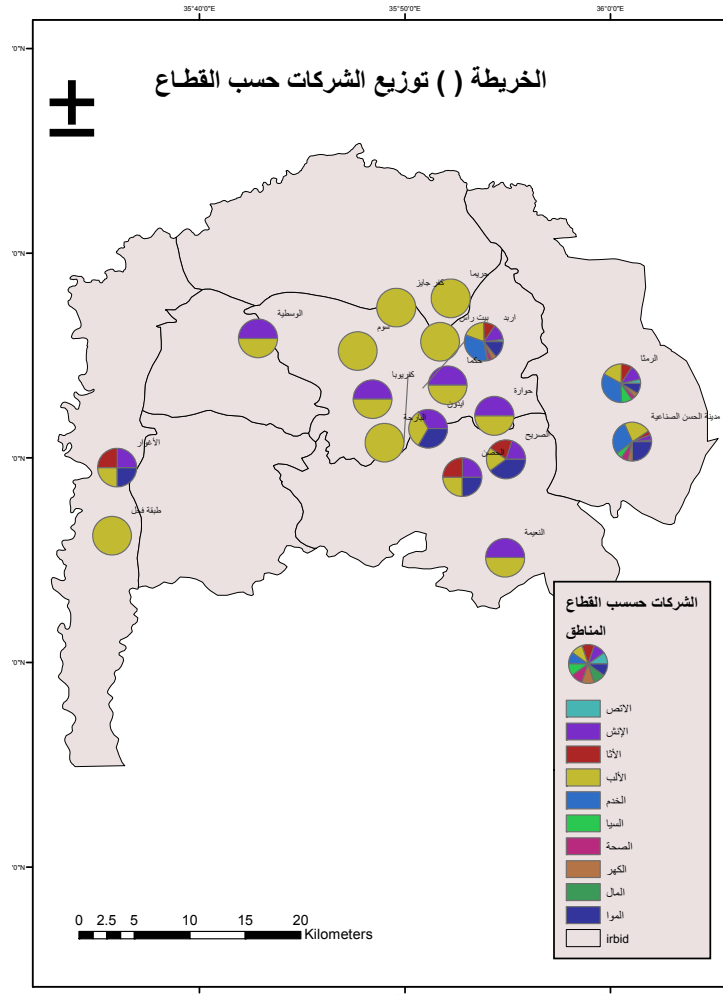
المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات مديرية الشركات، وزارة الصناعة والتجارة
الشكل (8) إلى التطور الزمني للشركات متعددة الجنسيات في محافظة إربد

ب. التوزيع المكاني للشركات المتعددة الجنسيات في إربد

يلاحظ من الجدول (6) والشكل (9) الذي يبين توزيع الشركات متعددة الجنسيات في إربد أن أعلى نسبة تركز لها كان في قصبة إربد بنسبة (54%)، ثم تلاها مدينة إربد الصناعية بنسبة (20%) ثم الرمثا (11.5%)، فمدينة الحسن الصناعية (8.6%). إن تشكل مناطق صناعية جديدة في محافظة إربد كان سببا رئيسا في ظهور الشركات متعددة الجنسيات؛ لمواكبة التنظيم الاقتصادي الجديد الذي بني على اقتصاديات التجمع Agglomeration بدلا من وفورات الحجم Economies of Scale وينطبق عليها مفهوم التراكم المرن Flexible Accumulation.

الجدول (6) توزيع الشركات متعددة الجنسيات في إربد

المنطقة	العدد	النسبة المئوية	المنطقة	العدد	النسبة المئوية
إربد	283	54	حكما	2	0.4
إربد المدينة الصناعية	102	19.5	حوارة	2	0.4
الرمثا	61	11.5	البارحة	1	0.2
مدينة الحسن الصناعية	45	8.6	بني عبيد	1	0.2
الأغوار	4	0.75	بيت راس	1	0.2
الحصن	4	0.75	حريما	1	0.2
الصريح	4	0.75	سوم	1	0.2
ايدون	4	0.75	طبقة فحل	1	0.2
النعميمة	2	0.4	كفر جازيز	1	0.2
الوسطية	2	0.4	كفريوبا	1	0.2
المجموع				523	



الشكل (9) توزيع الشركات متعددة الجنسيات في إربد

ج. توزيع الشركات متعددة الجنسيات حسب جنسية الشريك:

تمثل الجنسيات المتعددة جزءاً من سلاسل معقدة وذات روابط متعددة، كما يتزايد تعقيد هيكل الملكية في هذه الشركات بصورة طردية مع تزايد حجم الشركة (رأس المال، العمالة)، ففي تقرير الاستثمار العالمي 2016، عن الاونكتاد إن أكبر 100 شركة عابرة للجنسيات تمتلك في المتوسط 500 شركة منتسبة على نطاق أكثر من 50 بلد وتتكون ملكيتها من سبعة مستويات (سبع جنسيات). ويلاحظ من الجدول (7) الذي يبين جنسية المستثمر في الشركات داخل حدود منطقة الدراسة أن عدد الجنسيات في ملكية الشركات (طرف أجنبي غير أردني واحد على الأقل) هي (47) جنسية في حين أن هناك (25) شركة غير معروفة الشريك. كما يتبين أن عدد الشركات التي يدخل فيها طرف عربي - غير الأردني- واحد على الأقل 414 شركة أي ما نسبته (79%) من المجموع العام في حين أن (21%) فيها شريك واحد غير عربي على الأقل.

الجدول (7) يبين جنسية المستثمر في الشركات داخل حدود منطقة الدراسة

الجنسية	التكرار	الجنسية	التكرار	الجنسية	التكرار
أردني - سوري	227	أردني - كندي	4	لبناني	2
أردني - مصري	107	أمريكي	4	اماراتي	1

أردني - فلسطيني	14	باكستاني	4	اماراتي - هندي	1
أردني - جزر القمر	11	سوري	4	أردني - استرالي	1
أردني - عراقي	11	ألماني	3	أردني - اوكراني	1
أردني - لبناني	8	عراقي	3	أردني - باكستاني	1
هندي	8	فلسطيني	3	أردني - صربي	1
أردني - اماراتي	7	أردني - ألماني	2	أردني - عماني	1
أردني - تركي	7	أردني - سريلانكي	2	أردني - هنغاري	1
أردني - هندي	7	أردني - صيني	2	أردني - هولندي	1
أردني - أمريكي	6	أردني - قطري	2	أردني - يوناني	1
أردني - بريطاني	6	أردني - كويتي	2	بلجيكي	1
بريطاني	6	أردني - ليبي	2	تركي	1
أردني - سعودي	5	أردني - يمني	2	سعودي	1
صيني	5	هولندا	2	سوداني	1
أردني - ايطالي	4	بنغالي	2	أردني جنسيات أخرى	25
المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات وزارة الصناعة والتجارة، مديرية الشركات					

د. الشركات والشركات المتعددة الجنسيات حسب القطاع الاقتصادي في منطقة الدراسة

تظهر نتائج الجدول (8) أن عدد الشركات الكلي في محافظة إربد هو 1086 شركة، بلغت نسبة الشركات متعددة الجنسيات منها حوالي (48.2%) أي حوالي (523) شركة، وهذه النسبة أعلى من المتوسط العام على مستوى العالم والبالغ (40%). تم حصر هذه الشركات في عشرة قطاعات رئيسية (بناء على التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، العدد 4، التتقيح الرابع 2009).

فإذا ما كانت الشركات متعددة الجنسيات دلالة على عولمة الاقتصاد، واندماج السوق المحلي بالسوق العالمية، فمما لا شك فيه أن ظهور هذه الظاهرة بأحجام مختلفة داخل القطاعات الاقتصادية دلالة واضحة على أن هذا القطاع هو البوابة الرئيسية للعولمة والاندماج.

وفي منطقة الدراسة جاءت أعلى نسبة تركيز للشركات المتعددة في قطاع الخدمات والاستشارات بواقع (27.7%) من مجموع الشركات المتعددة، ثم تلاها قطاع الألبسة والنوفتية والمجوهرات بنسبة (20.3%)، ثم قطاع المواد الغذائية (15.5%)، وأقلها كان في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة (1.7%).

وفيما يتعلق بالوزن النسبي الداخلي لهذه الشركات المتعددة الجنسيات داخل العدد الكلي للشركات في محافظة إربد، فنجد أن قطاع الألبسة والنوفتية والمجوهرات وقطاع الإنشاءات ومواد البناء وقطاع الكهرباء والالكترونيات كان في غالبية ملكيته تعود إلى استثمارات متعددة بواقع (100%)، وبالرغم من أن قطاع الخدمات والاستشارات سجل أكبر عدد من الشركات متعددة الجنسيات (145) شركة إلا أن نسبة هذه الشركات داخل شركات القطاع البالغ عددها (465) شركة لم تتجاوز 31% فقط.

جدول (8) عدد الشركات الكلي، والشركات متعددة الجنسيات حسب القطاع					
القطاع	عدد الشركات الكلي في إربد		الشركات متعددة الجنسيات		نسبة الشركات متعددة الجنسيات من عدد الشركات الكلي في نفس القطاع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	23	2.1	9	1.7	39.1
الإنشاءات ومواد البناء	57	5.2	57	10.9	100
الأثاث المنزلي والمكتبي والقرطاسية	41	3.8	37	7.1	90.2
الألبسة والنوفاية والمجوهرات	106	9.8	106	20.3	100
الخدمات والاستشارات	467	43	145	27.7	31.0
السيارات والآليات الثقيلة ولوازمها	48	4.4	15	2.9	31.3
الصحة والأدوية ومستلزماتها	19	1.8	18	3.4	94.7
الكهربائيات والالكترونيات	17	1.6	17	3.3	100
المالي والمصرفي	74	6.8	38	7.3	51.6
المواد الغذائية	234	21.5	81	15.5	34.6
المجموع	1086	100	523	100	48.2
المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الصناعة والتجارة، مديرية الشركات 2017					

هـ. حجم الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الدراسة:

يلاحظ من الجدول (9) حجم الاستثمارات الأجنبية في الشركات متعددة الجنسيات إلى أن أعلى فئة استثمار كانت بين 50.001-100.000 دينار أردني بنسبة (63.9%)، تلتها فئة أقل من 50.000 دينار بنسبة (15.9%)، في حين أن أقل فئة كانت 350.000-300.001 و 400.000 بنسبة (0.8%) لكل منهما. ويجدر الإشارة هنا ومن خلال البيانات الخام التي حصل عليها الباحث من مديرية الشركات في وزارة الصناعة والتجارة إلى أن أضخم استثمار في الشركات المتعددة لمستثمر ألماني برأس مال 10000000 دينار أردني في قطاع الإنشاءات. ثم تلاه الاستثمارات في قطاع الألبسة والنوفاية والمجوهرات. ويجدر الإشارة هنا إلى أن حجم الاستثمار الكلي للشركات متعددة الجنسيات بسجلات مديرية الشركات هو 77573323 دينار أردني أما فيما يتعلق بالاستثمار في غير الشركات المتعددة فجاء أضخم استثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فرع دوار البريد برأس مال (250000000)، ثم تلاه القطاع المالي والمصرفي.

الجدول (9) حجم الاستثمارات الأجنبية في الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الدراسة

حجم رأس المال	التكرار	النسبة
أقل من 50.000	83	915.
50.000-100.000	334	963.
100.000-150.000	19	3.6
150.000-200.000	48	9.2
200.000-250.000	13	2.5
250.000-300.000	8	1.5
300.000-350.000	4	0.8
350.000-400.000	4	0.8
400.000 أكثر من	10	1.9
حجم الاستثمارات الكلي لجميع الشركات حسب ما صرح به 77573323		
المصدر: الباحث بالاعتماد على سجلات مديرية الشركات 2017		

9. الأسباب وراء ظهور الشركات متعددة الجنسيات في الأردن:

من خلال المعطيات والتحليلات السابقة استنتج الباحث ان هناك عدة أسباب وراء ظهور شركات متعدد الجنسيات في منطقة الدراسة منها:

1. أن تشكل مناطق صناعية في محافظة إربد كان سببا رئيسا وراء ظهور الشركات متعددة الجنسيات في إربد، ومن هذه المناطق الصناعية (مدينة إربد الصناعية، ومدينة الحسن الصناعية)، حيث استحوذت هاتين المنطقتين على ما نسبته (28.1%) من مجموع الشركات في إربد. وهي بذلك تواكب موجه التنظيم الاقتصادي الجغرافي الجديد؛ إذ تتشكل مناطق صناعية صغيرة الحجم تركز على وفرة التجمع (Economies of Agglomeration) بدلا من وفورات الحجم أو التخصص الاقليمي، وهي ما ينطبق عليها ايضا مفهوم التراكم المرن (A Flexible accumulation).
2. لنظام النقل والمواصلات دور كبير في ظهور هذه الشركات في منطقة الدراسة؛ إذ تمتاز منطقة الدراسة بوجود شبكة نقل ذات بنية قوية وفائقة الجودة، تربط اجزاء منطقة الدراسة بعضها البعض من جهة، وكذلك تربطها بالمدن الأردنية من جهة ثانية، والمدن العربية المجاورة من جهة ثالثة (المدن السورية).
3. تمتاز منطقة الدراسة أنها منطقة جذب اقتصادي، لا سيما أنها تمثل موقع انتاج رخيص وكفؤ، لا سيما في مجال الصناعات الغذائية التي استحوذت على نسبة (15.5%) وذلك نظرا لتوفر المادة الخام لهذه الصناعة داخل اقليم الدراسة، فقطاع الزراعة يعد القطاع الأساس الأول لهذه المحافظة لا سيما الانتاج الزراعي فيه.
4. استفادت هذه الشركات من التباين المكاني لظروف العمل داخل الأردن؛ فتكلفة العمل الرخيصة هي سببا رئيسا وراء تطور هذه الشركات، فالعامل الأردني يتقاضى (5523) دولار في السنة، في المرتبة الحادية عشرة عربيا، بين 19 دولة عربية، لناعية متوسط الدخل الفردي مقاسا بحصة المواطن من الناتج المحلي الاجمالي. ويقل متوسط دخل الفرد الأردني عن المتوسط العربي البالغ 8200 دولار. ويبلغ متوسط دخل الفرد في قطر مستوى 104 آلاف دولار سنويا، وفي الكويت 47 ألف دولار والامارات 43 ألف دولار وفي سلطنة عمان 25.7 ألف دولار وفي السعودية 24 ألف دولار وفي البحرين 24 ألف دولار وفي ليبيا 11 ألف دولار. أما في لبنان فيبلغ متوسط دخل الفرد 10.7 ألف دولار سنويا وفي العراق 6377 دولارا أما في الجزائر فيبلغ 5668 دولارا. وفي الأردن يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي 5207 دولارات وفي تونس 4431 دولارا وتاليا الفرد المغربي بواقع دخل 3190 دولارا فالمصري 3114 ويثلوه في جيبوتي 1597 دولارا والسودان 1527 دولارا فاليمن 1518 دولارا وموريتانيا اخيرا بواقع 1126 دولارا. (تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2016).
5. الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية في محافظة إربد، لا سيما في القطاعات الاولى حيث تشكل ما يقارب 960 شركة ضمن هذا القطاع.
6. استفادت هذه الشركات وبشكل كبير جدا من حوافز الاستثمار في الأردن؛ إذ يعد قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 إطارا تشريعيًا ملائمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات: الصناعة، والزراعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل البحري والسكك الحديدية، ومدن التسلية والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات والمعارض. فهو يقدم الإعفاءات الجمركية؛ إذ تعفى الموجودات الثابتة (الألات الأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.. تعفى قطع الغيار من الرسوم والضرائب الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.
7. كما تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع. وتمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل. تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.
8. ويقدم القانون تسهيلات ضريبية؛ إذ تستوفي ضريبة الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين، الصناعة، الفنادق، والمستشفيات، النقل والمقاولات الانشائية بنسبة (15%)، وبنسبة (35%) للشركات ضمن قطاعات البنوك، المؤسسات المالية، شركات التأمين، شركات الصرافة وشركات الوساطة، كما تبلغ ضريبة الدخل 25% للشركات الأخرى وصفر للمشاريع

- الزراعية. كما يعفى المشروع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية على أربع سنوات.
9. كم قدم القانون ضمانات الاستثمار؛ إذ عامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني حيث منحه الحق أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي، على أنه لا يجوز أن يملك كامل المشروع ضمن بعض قطاعات الخدمات التجارية والمقاولات الانشائية.
10. وللمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة. كما يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه (المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية 2017).
11. دخول بعض الشركات المحلية الأردنية في تحالفات استراتيجية مع المنظمات التي تعمل في نفس القطاع سواء كانت داخلية أم خارجية، سعياً منها للحصول على مساندة ودعم وتعاون هذه المنظمات بدل التنافس معها، وإمكانية تبادل المعلومات والتقنيات بتكاليف رخيصة. فكانت هذه الرغبة لدى الشركات المتعددة في دخول التحالف أشد وطئه، لا سيما أن هذا التحالف يمكنها من توثيق روابطها مع الشركات المحلية، وخفض تكاليف منتجاتها، وتوزيع تكاليف البحث عن الأسواق على عدد أكبر من المشاركين.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. أظهرت الشركات متعددة الجنسيات في منطقة الدراسة في القطاع الغذائي، وارتبط ذلك بطبيعة النشاط الاقتصادي الأساس لهذه المحافظة قطاع الزراعة.
2. أكثر تركيز للشركات المتعددة الجنسيات كان في قسبة إربد ومدينتي إربد الصناعية والحسن الصناعية.
3. تعود ملكية (79%) من الشركات إلى جنسية عربية، و(21%) جنسيتها غير عربية.
4. لوحظ وجود نمو كبير للشركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات والاستشارات، مما يمكن من التنمية الإقليمية والمحلية ويعمل على زيادة الإنتاج ويجعل الأنشطة الاقتصادية أكثر تنافسية. ونظراً لتنوع الأنشطة الاقتصادية في منطقة الدراسة وتعدد مراحل انتاجها ومرحلة دورة الحياة لها؛ لذا بات من الطبيعي تنوع الخدمات التي تقدم لها وازدهار قطاعها، كما أن نمو هذا القطاع يعد مؤشراً قوياً لعولمة الاقتصاد.
5. شهد قطاع اللبسة والنوفتية ولوازمها تركيزاً كبيراً للشركات متعددة الجنسيات في منطقة الدراسة، ويتمشى ذلك مع الاتجاه السائد عالمياً؛ إذ يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية عالمياً استجابة لتأثيرات العولمة، وكذلك اتجاه الشركات الكبرى لبلاد شبة الاطراف والهوامش التي أصبحت الانسب لصناعة الملابس لآثارها الفرصة لخفض تكاليف الانتاج، وكذلك عولمة الانتاج في هذا القطاع أدى إلى ايجاد سلاسل سلع معقدة (Commodity Chains)
6. تفسر مرونة التنظيم الاقتصادي الجديد للشركات متعددة الجنسيات في منطقة الدراسة من خلال:
 - التخصص المرن (Flexible Specialization): حيث نما انتاج يتركز على اساس تجمع عدد كبير من المصانع الصغيرة الحجم في مناطق مؤهلة صناعية (QIZ) Qualified Industrial Zones حيث تتوطن الصناعات المتخصصة في مناطق معينة، وتوفر سوق عمالة متخصصة، كما حققت هذه الصناعات وفورات خارجية نتيجة التقارب الجغرافي بينها، وفر المدخلات والخدمات المتخصصة اللازمة لهذه الصناعات في المنطقة التي تتجمع مصانعها فيها (وفورات تجمع وليس وفورات حجم
 - ظهور المواقع الامامية (Off Shore) في هذه القطاعات الاقتصادية كمظهر من مظاهر تحرك رأس المال والمواصلات الالكترونية، للاستفادة من الضرائب المنخفضة والتحفيزات الحكومية الأردنية في قانون جذب الاستثمار الخارجي رقم (16).
7. أن تشكل مناطق صناعية في محافظة إربد كان سبباً رئيساً وراء ظهور الشركات متعددة الجنسيات في إربد، ومن هذه المناطق الصناعية (مدينة إربد الصناعية، ومدينة الحسن الصناعية، حيث استحوذت هاتين المنطقتين على ما نسبته (28.1%) من مجموع الشركات في إربد. وهي بذلك تواكب موجه التنظيم الاقتصادي الجغرافي الجديد؛ إذ تتشكل مناطق صناعية صغيرة الحجم تركز على وفورات التجمع (Economies of Agglomerations) بدلاً من وفورات الحجم أو التخصص الإقليمي، وهي ما ينطبق عليها أيضاً مفهوم التراكم المرن (A Flexible Accumulation).

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة السابقة فإن الدراسة توصي بضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو باقي القطاعات لتكون عوناً للقطاع الحكومي في دفع عجلة التنمية الإقليمية والمحلية في منطقة الدراسة. كما توصي الدراسة بضرورة توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وعدم تركيزها في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وكذلك تبني نظام رقابي على عمل الشركات متعددة الجنسيات وذلك بهدف الحفاظ على ثروتنا وعلى سيادتنا.

المصادر والمراجع

- الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2009)، التصنيف الصناعي الدولي، السلسلة ميم، العدد 4، التنقيح 4.
جوزي. ج، حماني. س (2015) دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 2015، 6.
عماري حسينة (2015) الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الجديد، جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير.
كردي. أ، 2011. تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي الدولي الجديد بعد أحداث سبتمبر، الجامعة الأردنية رسالة ماجستير
مغيلي مليكة 2014 الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، جامعة خميس مليانة، رسالة ماجستير
المملكة الأردنية الهاشمية، الحكومة الإلكترونية، (2017).
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2016
وزارة الصناعة والتجارة، مديرية الشركات، تقارير متعددة 3.

المراجع الأجنبية:

- Caves, R.E. (1996): "Multinational Enterprise and Economic Analysis", 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press. [5]. Cushman, D.O. (1985):
Findlay, R. "Relative Backwardness, Direct Foreign Investment, and the Transfer of Technology: A Simple Dynamic Model." Quarterly Journal of Economics, February 1978, 92(1), pp. 1-16.
Fortune. 2016 (The following is the list of top 10 companies, as published on July 20, 2016. It is based on the companies' fiscal year ended on or before March 31, 2016)
Hood, N and Young, S: The Economics of Multinational Enterprise, The Canadian Journal of Economics / Revue canadienne d'Economie Vol. 13, No. 3 (Aug., 1980), pp. 532-534
Rivera, B. and Francisco and Rivera-Batiz, Luis. "The Effects of Direct Foreign Investment in the Presence of Increasing Returns Due to Specialization." Journal of Development Economics, November 1991.
UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD) TRADE AND DEVELOPMENT REPORT, 2016
Vernon R. (1966), "International investment and international trade in the product cycle". Quarterly Journal of Economics 80, pp. 190-207.
UNCTAD secretariat calculations, based on UNCTAD, TRAINS; and WTO, I-TIP databases.
UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics).
http://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/export/jor/all/show/2015/
http://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/import/jor/all/show/2015/

Characteristics of Multinational Companies and their Spatial Distribution in Irbid Governorate, Jordan

*Omar Mohammad Aldayafleh**

ABSTRACT

This study aimed to investigate the causes of multinational companies (MNCs) or MNEs establishment in Irbid Governorate and their development in terms of temporal development and spatial distribution, as well as the locations of their clusters. In addition, the study identified the nature of services and goods provided by these companies. The analytical descriptive approach was used to analyze the data of the study. The study concluded that the most important reasons for the growth of a company is due to the low cost of production and labors in this governorate, which are considered as special characteristics of these sites in Irbid. The study also found that services sector is the most attractive sector for multinational companies in the study area and accounted for 27.72% of the total activities of multinational companies in Irbid.

Keywords: Multinational Companies (MNCs, MNES), spatial distribution, Irbid, foreign investment.

* Yarmouk University, Jordan. Received on 28/8/2016 and Accepted for Publication on 20/11/2017.